قسم اللغات الشرقية الإسلامية

شعبة اللغة الفارسية

رسالة ماجستير

تقنيات ترجمة النص القانونى من الفارسية إلى العربية

" دراسة تطبيقية على الترجمات العربية لدستور ١٩٧٩ الإيراني وتعديلاته "

مقدمة من الباحثة

نهى محمد شاكر

المعيدة بقسم اللغات الشرقية الإسلامية

كلية الألسن

تحت إشراف

أ .د./ منى أحمد حامد

أستاذ ورئيس قسم اللغات الشرقية الإسلامية

كلية الألسن

أ.د./ أسماء محمد عبدالعزيز

الأستاذ المساعد بقسم اللغات الشرقية الإسلامية

كلية الألسن

القاهرة ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م

سورة البقرة الآية: ٣٢

جامعة عين شمس
كلية الألسن
قسم اللغات الشرقية الإسلامية
شعبة اللغة الفارسية

اسم الباحثة : نهى محمد شاكر على

الدرجة العلمية : ماجستير

القسم التابع له : اللغات الشرقية الإسلامية "شعبة اللغة الفارسية"

اسم الكلية : الألسن

الجامعة : عين شمس

سنة التخرج : ٢٠١٣

سنة المنح : :

تاريخ المناقشة : ٢٠١٧/١١/٢٨

التقدير : ممتاز

جامعة عين شمس
كلية الألسن
قسم اللغات الشرقية الإسلامية
"شعبة اللغة الفارسية"

رسالة ماجستير

اسم الباحث : نهى محمد شاكر علي

عنوان الرسالة : تقنيات ترجمة النص القانونى من الفارسية إلى العربية "دراسة تطبيقية على الترجمات العربية لدستور ١٩٧٩الإيراني وتعديلاته"

الدرجة العلمية : ماجستير

تاريخ الرسالة :

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ. د./ محمد نور الدين عبد المنعم عضوًا ومقررًا
الأستاذ المتفرغ بكلية اللغات والترجمة – جامعة الأزهر

أ. د./ منى أحمد حامد مشرفًا
أستاذ ورئيس قسم اللغات الشرقية الإسلامية كلية الألسن – جامعة عين شمس

أ. د./ أسماء محمد عبد العزيز مشرفًا مشاركًا
الأستاذ المساعد بقسم اللغات الشرقية الإسلامية كلية الألسن – جامعة عين شمس

أ. د./ شيرين خيري عبد النبي عضوًا
الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة عين شمس

تاريخ الرسالة : / / ٢٠١٧

الدراسات العليا

ختم الإجازة : **أجيزت الرسالة بتاريخ** : / / ٢٠١٧

موافقة مجلس الكلية : / / ٢٠١٧ **موافقة مجلس الجامعة** : / / ٢٠١٧

الملخص

تعد الترجمة القانونية من أصعب أنواع الترجمة إذا قورنت بغيرها من مجالات الترجمة الأخرى، فهذا المجال ينتمى إلى حقلين؛ الترجمة والقانون ، وهنا تكمن الصعوبة التى يواجهها المترجم، لمحاولته تذليل العقبات عل كافة المستويات اللغوية والترجمية و الثقافية ليقدم نصًا مفهومًا ودقيقًا ملمًا بكافة تفاصيل النص المصدر إلى القارئ.

الهدف من هذه الرسالة :

١ – التعرف على المصطلحات القانونية ذات الشحنة الثقافية على مستوى اللغة الفارسية .

٢– تحديد أهم الاستراتيجيات المستخدمة فى هذا المجال .

٣– التوصل إلى حلول لعقبات الترجمة القانونية من الفارسية إلى العربية.

ينقسم هذا البحث إلى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة ، و فى المقدمة يتناول تمهيداً للموضوع وأهدافه و منهجه و خطته والتعريف بالمنظمات التى ترجمة الدستور الإيرانى.

الفصل الأول :

- تعريف النص القانونى وسماته
- أنواع النصوص القانونية
- اللغة وصياغة النص القانونى
- خصائص النص القانونى وضوابطه
- تقنيات الترجمة القانونية.

الفصل الثانى:

- دراسة لأهم التقنيات المستخدمة فى ترجمة الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩ و مرجعياته مثل: الترجمة الحرفية
- النظرية الغائية
- الألفاظ المقتبسة
- المكافئ الوظيفى
- الإضافة والحذف
- المطابق اللفظى.

الفصل الثالث :

- تحليل أخطاء ترجمة الدستور الإيرانى وتنقسم إلى نقطتين؛
  - الأخطاء اللغوية (على المستوى الصرفى – على المستوى النحوى – على المستوى التركيبى وعلى المستوى الدلالى).
  - أخطاء المطابقة اللفظية.
- ثم خاتمة تعرض أهم النتائج التى توصل إليها هذا البحث. و سوف ألحق به معجمًا للمصطلحات القانونية الواردة بالدستور الإيرانى . ثم قائمة بأسماء المراجع والمصادر.

<u>أهم النتائج التى توصل إليها البحث:</u>

١- أفسح التضارب والاختلاف فى الاصطلاح على مسمى موحد لبعض من المصطلحات القانونية المجال لظهور اختلافات ملموسة فى ترجمة المؤسسات المختلفة للدستور الإيرانى. فضلًا عن ظهور اختلافات أخرى على مستوى الاستراتيجيات المستخدمة فى هذا النوع من الترجمات.

٢- يؤدى البعد الثقافى ومحاولته توظيف المصطلح لخدمة هدف بعينه إلى ظهور اختلافات رغم انتماء الأنظمة القانونية إلى مرجعية واحدة.

٣- أدى استخدام الاستراتيجيات السليمة بطريقة خاطئة إلى ظهور أخطاء في الترجمة؛ ومع هذا فقد أثبت البحث أن الترجمة الأدق كانت هى ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، حيث كانت هى الأكثر حفاظًا على سمات النص الأصلى مقارنةٍ بالمؤسسات الأخرى.

٤- أثبت البحث أنه يمكن الاستفادة من أكثر من استراتيجية أثناء عملية ترجمة المصطلح القانونى، ونجاح هذا الأمر أو اخفاقه رهن فهم المترجم لكيفية الاستفادة من الاستراتيجية.

٥- اتضح من خلال البحث أن عدم إعطاء علامات الترقيم الأهمية الكافية يسبب وقوع أخطاء فى الترجمة كأن يقوم المترجم بفصل الجملة الأساسية عن الجملة الفرعية.

٦- تبين من خلال البحث أن عدم الإلمام بقواعد اللغتين المنقول منها والمنقول إليها (المصدر والهدف) أدى إلى وجود أخطاء على مستوى تركيب الجملة كما سبق الإيضاح في موضعه من البحث.

٧- ثبت من خلال البحث أن الترجمات موضع التطبيق اشتركت فى الحذف و الإضافة كما بيننا من خلال البحث.

٨- ثبت من خلال البحث أن صعوبة الترجمة القانونية من الفارسية إلى العربية لا ترجع فحسب إلى المصطلحات والتراكيب المتخصصة؛ إنما ترجع أيضًا إلى الشحنة الثقافية والفكرية والبعد الفكرى التفسيرى لبعض المصطلحات.

مستخلص الرسالة

اسم الباحث : نهى محمد شاكر على

عنوان الرسالة : تقنيات ترجمة النص القانونى من الفارسية إلى العربية "دراسة تطبيقية على الترجمات العربية لدستور ١٩٧٩الإيراني وتعديلاته"

الدرجة العلمية : درجة الماجستير ، قسم اللغات الشرقية الإسلامية شعبة اللغة الفارسية ، كلية الألسن ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٧م.

تعد الترجمة القانونية من أهم أنواع الترجمات فهى تحتاج إلى ضوابط محددة لأنها تطبق على لغة قانونية بها مصطلحات تخضع لنظام قانونى خاص يختلف من لغة إلى أخرى. ومن ثم تحتاج ترجمة النص القانونى إلى فهم دقيق للنظام القانونى الذى تنتمى إليه هذه اللغة وبالتالى استخدام استراتيجية ترجمية تحقق التكافؤ الوظيفى، وليس المطابقة اللفظية فقط بين اللغتين القانونيتين اللتين تتم الترجمة بينهما والتى يصعب تحقيقها أحيانا كثيرة لاختلاف النظم القانونية ومصطلحاتها. إذن الترجمة تكون متكافئة فى حال أن النظامين القانونيين المراد المقارنة بينهما هما واحد و العكس .

إن أهداف البحث هى معرفة الخصائص اللغوية للنصوص القانونية الفارسية وكيفية التعبير عن البعد الثقافى الذى تحتويه هذه المصطلحات عن طريق استنباط الاستراتيجيات والتقنيات المتاحة في الترجمة القانونية بين اللغتين، وتحديد العقبات والصعوبات التى يواجهها المترجم القانونى من الفارسية إلى العربية.

تتكون الرسالة من مقدمة، و ثلاثة فصول ونتائج، ويتبعها معجم للمصطلحات القانونية الواردة بالدستور الإيرانى. ثم قائمة بأسماء المراجع والمصادر.

الكلمات المفتاحية : تقنيات الترجمة القانونية _من الفارسية إلى العربية _ الدستور الإيرانى وتعديلاته.

شكر وتقدير

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن اتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذتىّ الدكتورة منى أحمد حامد والدكتورة أسماء محمد عبد العزيز لتمهيد الطريق أمامى وتقديم يد العون لى دائما. فأقدم لهما جزيل الشكر على النصيحة والعون والتشجيع. وأخص بالذكر دكتورة منى أحمد حامد على صبرها الممتد منذ أن كان هذا البحث لا يتعد التقرير إلى ما صار عليه الآن بفضل جهودها وبحثها الدووب معى رغم كثرة انشغالاتها وضيق وقتها. فوجدت فيها الأم والأستاذة المرشدة لتلميذاتها وأبنائها. وأتمنى من الله أن أكون قد وفقت فى إعداد هذا البحث المتواضع فهو بمثابة خطوة على بداية طريق طويل.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الدراسة	١
الترجمات العربية للدستور الإيراني:	٣
تقسيم الدراسة	٤
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة " الترجمة القانونية وأنواعها "	٦
اللغة المتخصصة / لغة التخصص:	٦
١,١. تعريف النص القانونى وسماته:	٧
ماهية النص القانونى وسماته:	١١
سمات النص القانونى:	١٢
١. ٢. أنواع النصوص القانونية:	١٤
خصائص الصياغة القانونية:	٢٠
خصائص النص القانونى وضوابطه:	٢٢
ضوابط النص القانونى:	٢٣
تقنيات الترجمة القانونية:	٢٤
الفصل الثانى: التقنيات المستخدمة فى ترجمة الدستور الإيرانى لعام١٩٧٩	٣٢
٢. ١ : مرجعيات الدستور الإيرانى	٣٢
الترجمات العربية للدستور الإيراني:	٣٣
٢-٢ الاستراتيجيات المستخدمة فى ترجمة الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩:	٣٥
٢-٢-١ الترجمة الحرفية:	٣٧
٢-٢-٢ النظرية الغائية:	٤١
٢-٢-٣ الألفاظ المقتبسة:	٤٧
٢-٢-٤ المكافئ الوظيفى:	٥٢
٢-٢-٥ الإضافة والحذف:	٥٧

٢-٢-٦ المطابق اللفظى: ٦٨
الفصل الثالث: أخطاء فى ترجمة الدستور الإيرانى لعام١٩٧٩..... ٧٢
٣- ١١الأخطاء اللغوية:..... ٧٢
٣-١-١ على المستوى الصرفى :..... ٧٥
الخطأ فى تصريف الزمن: ٧٧
عدم مطابقة ترجمة الفعل المبنى للمجهول إلى الفعل المبنى للمعلوم: ٨٠
تحويل المبنى للمعلوم إلى مجهول: ٨٢
٢-١-٣ على المستوى النحوى (التركيبى): ٨٣
عدم مطابقة ترجمة الجملة الاسمية: ٨٥
تغيير موقع الفعل والفاعل ٨٩
٣ . ١. ١ على المستوى الدلالى: ٩٢
٣. ٢ أخطاء المطابقة اللفظية..... ٩٨
تحويل التعبير الإيجابى إلى سلبى: ١٠٠
تحويل التعبير السلبى إلى إيجابى:..... ١٠٢
إسقاط صيغة الإلزام عند ترجمة الجملة التشريعية: ١٠٦
*ترجمة (ال) عدم مطابقة ترجمة(ال) الموصول: ١٠٧
عدم مطابقة ترجمة (ال) التعريف:..... ١١٢
عدم مطابقة ترجمة (ال)النوع: ١١٦
عدم مطابقة ترجمة تركيب الحروف والموصول:..... ١٢٢
إظهار الحصر (القصر) والخصوصية:..... ١٢٦
استبدال المصدر بالفعل والعكس: ١٢٩
تحويل التركيب الإضافى إلى وصفى والعكس: ١٣١
ترجمة التراكيب الوصفية الإضافية: ١٣٢
خصوصية المطابقة بين الفارسية والعربية: ١٣٥
ترجمة اسم المعنى باسم معنى:..... ١٣٥

ترجمة اسم الذات بمعنى:..... ١٣٩
ترجمة جمع المفرد : ١٤٠
تقسيم الجملة الطويلة: ١٤٢
خطأ البحث عن المطابق فى النص: ١٤٦
الخاتمة ١٤٨
المعجم ١٥٠
قائمة المصادر والمراجع ١٧٩
الملخص الفارسي ١٨٩
Abstract 1
Summary 3

المقدمة

مقدمة الدراسة:

إن التقدم المعرفى والثورة التكنولوجية التى عملت على تقريب الفجوة بين شعوب العالم، لاشك أنها أفادته بشكل كبير وإن كانت هناك مساوئ لها لا يمكن غض الطرف عنها . ففرضت هذه الثورة والعولمة المعرفية مصطلحات يتفرد بها كل تخصص عن غيره وكرست إلى إشباع الرغبة البشرية فى الاستزادة بالعلم والمعرفة فى شتى المجالات سواء أكان الغرض الأساسى ترفيهيًا أم علميًا بحتًا حيث قضى إلى ضرورة البحث؛ فاقترن البحث بوسيلة للتواصل فكانت أفضل وسيلة للتواصل البشرى منذ القدم هى اللغة، فقادته اللغة عندما صارت عاجزة في محيط بيئته إلى الاستزادة والبحث فيما حوله فكانت الترجمة هى الوسيلة الأنسب لهذه المهمة الجليلة التى تطلع الإنسان من خلالها إلى إعاده استيعاب نفسه وصياغتها تزامنًا مع الآخر فى إطار الرحلة البشرية

يعد مجال الترجمة القانونية من أصعب أنواع الترجمة إذا قورنت بغيرها من مجالات الترجمة الأخرى، لكن الخصائص التى تتفرد بها الترجمة القانونية لا تمنع انتماءها إلى الترجمة العامة. ومن هنا تنبع أهمية دراسة الترجمة القانونية بصورة منفردة دون تجريدها من الخصائص الترجمية العامة.

لذا تعد ترجمة النصوص القانونية من أنواع الترجمات التى تحتاج إلى ضوابط محددة لأنها تطبق على لغة قانونية بها مصطلحات تخضع لنظام قانونى خاص يختلف من لغة إلى أخرى. ومن ثم تحتاج ترجمة النص القانونى إلى فهم دقيق للنظام القانونى الذى تنتمى إليه هذه اللغة وبالتالى استخدام استراتيجية ترجمية تحقق التكافؤ الوظيفى، وليس المطابقة اللفظية فقط بين اللغتين القانونيتين اللتين تتم الترجمة بينهما والتى يصعب تحقيقها أحيانا كثيرة لاختلاف النظم القانونية ومصطلحاتها . إذن الترجمة تكون متكافئة فى حال أن النظامين القانونيين المراد المقارنة بينهما هما واحد والعكس

ويعد هذا البحث هو الأول الذى يدرس تقنيات الترجمة القانونية من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية فى الجامعات المصرية، فهذا البحث يقع فى منطقة وسط بين انتماء القانون من ناحية إلى اللغة و انتمائه من ناحية أخرى إلى مجال القانون الدقيق، فوجود نزاع بين الناحيتين كرس لندرة الكتب والأبحاث المتخصصة التى من شأنها أن تزيل هذا اللبس وتذلل العقبات أمام المترجم المتخصص أو دارس القانون على حدٍ سواء. وتبرز أهميته من هذا المنطلق فى إطار عملية تحديد الاستراتيجيات الترجمية لهذا الحقل بين اللغتين الفارسية والعربية بنحو خاص لتقديم العون لدارسى اللغة الفارسية و باحثيها فى حقل الترجمة وكذلك الإسهام في إنارة الطريق أمام دارسى القانون أثناء اطلاعهم على الوثائق القانونية بمختلف أنواعها لتطوير القوانين وسنها وتحديد أطر التدويل الدولى داخل إطار منظومة العولمة الشاملة التى تكتنف شتى مناحى الحياة.

لذا يحاول هذا البحث معرفة الخصائص اللغوية للنصوص القانونية الفارسية، وكيفية التعبير عن البعد الثقافى الذى تحتويه هذه المصطلحات عن طريق استنباط الاستراتيجيات والتقنيات المتاحة في الترجمة القانونية بين اللغتين، وتحديد العقبات والصعوبات التى يواجهها المترجم القانونى من الفارسية إلى العربية. وشرح مفهوم عدم قابلية الترجمة للمصطلحات ذات الشحنات الدينية والخصوصية المحلية مما يزيد من صعوبة الوصول إلى المكافئ الوظيفى لعدم وجود ما يعادله فى اللغة الهدف . **وأهم ما يطرحه هذا البحث من أسئلة :**

١- إذا كانت صعوبة الترجمة القانونية تتمثل فى تعدد الأنظمة القانونية فهل هذا يعنى انعدامها فى نظام قانونى أحادى؟

٢- مدى تضافر العناصر اللغوية واللالغوية مع الأساليب الترجمية لتحقيق ترجمة دقيقة للمصطلحات القانونية؟